الفصل السادس

الدولة العثمانية والمسألة الشرقية

بداية اضمحلال الدولة العثمانية:

يتفق المؤرخون على أن عظمة الدولة العثمانية قد انتهت بوفاة السلطان سليمان القانوني عام (٩٧٤هـ / ١٥٦٦م)، فقد خلف على العرش سلسلة من السلاطين الضعاف[١]، الذين هيؤوا الطريق للاضمحلال ظهرت آثاره في القرن الثامن عشر. فمنذ وفاة سليمان القانوني عام (٩٧٤هـ / ١٥٦٦م) إلى اعتلاء سليم الثالث العرش عام (١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م) وافتتاحه عهد الإصلاحات والمقتبس انماطها من مصادر فرنسية والتي انصبت على التدريب العسكري والأساليب والتنظيمات والأسلحة الحربية[٢]، اعتلى عرش العثمانيين سبعة عشر سلطاناً، لم يوفق من بينهم سوى ثلاثة فقط،

(١) يعزى ضعف الدولة إلى انغماس السلاطين في الملذات والترف، وضعف الكفاءة، والمقدرة والخبرة بشؤون الحكم، وإهمال قيادة الجيوش، وسيطرة الحريم السلطاني والصدور العظام على شؤون الدولة، وكذلك فساد الانكشارية، والتحالف النصراني الصليبي ضد الدولة. انظر د/رجب حراز، المرجع السابق، ص ٨٨ ــ ٨٩.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٧٢.

هم: محمد الثالث (١٠٠٥-١٠١٢هـ / ١٥٩٦-١٦٠٣م) ومراد الرابع (١٠٣٣-١٠٥٠هـ /١٦٢٣ - ١٦٤٠م) ومصطفى الثالث (١١٧١-١١٨٧هـ / ١٧٥٧ - ١٧٧٣م).

والواقع أن كل شيء كان يؤذن باضمحلال الدولة، فالسلاطين الذين يتوقع لهم التوفيق كانوا يموتون سريعاً. وفضلًا عن ذلك، فقد تولى العرش في تلك الفترة سلاطين في سن الطفولة، فأحمد الأول (١٠١٢-١٠٢٦هـ / ١٦٠٣-١٦١٧م) وعثمان الثاني (١٠٣٣-١٠٥٠هـ / ١٦٢٣-١٦٤٠م) كانا في الرابعة عشرة من عمرهما، ومراد الرابع كان في الثانية عشرة، ومحمد الرابع (١٠٥٨-١٠٩٩هـ / ١٦٤٨-١٦٨٧م) كان ابن سبع سنين. وكانت عهود هؤلاء القصر فرصة لحكم النساء والمحظيات (الحريم السلطاني) كما كانت فرصة لفقدان النظام في القوات العسكرية.

ولأول مرة في تاريخ العثمانيين، يعزل سلطان ويقتل، ذلك أن عثمان الثاني أغضب الانكشارية والسباهية بقسوته وبخله، فثاروا عليه وسجنوه ثم قتلوه. وقد قتل بعد ذلك عدد من السلاطين.

وفي هذه الفترة وحدها عزل أربعة سلاطين، هم مصطفى الأول وإبراهيم الأول ومحمد الرابع وأحمد الثالث. (ويلاحظ أن إبراهيم الأول قد عزل وشنق). وكان مصطفى الأول أول سلطان يعزل بفتوى من مفتي السلطنة. ومع أن حكم أحمد الثالث الذي أدخل المطبعة إلى البلاد، ولم تعدل الدولة عن استعمالها إلا لأن العلماء الأتراك اعتبروها «بدعة»، ولم تعد المطبعة إلى الدولة العثمانية إلا في عهد السلطان عبد الحميد الأول عام (١١٩٩هـ / ١٧٨٤م). ورغم ذلك، فقد استتب النظام لمدة محدودة، وأحرز العثمانيون بعض الانتصارات بفضل الصدور العظام[1].

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٧٢.

المسألة الشرقية:

ومنذ أن بدأت الدولة العثمانية تضعف وتتدهور، أي من أواخر القرن الثامن عشر شغل أذهان الساسة في أوروبا التفكير في مصير هذه الدولة ووراثة أملاكها. ومن ذلك الوقت المبكر، وخلال القرن التاسع عشر، كانت الدول الأكثر اهتماماً بمصير الدولة العثمانية ومصير أملاكها، هي:

١ ـ بريطانيا التي أرادت تأمين طرق مواصلاتها إلى الشرق الأقصى والهند خصوصاً، وتأمين تجارتها معها، سواء عن طريق السويس والبحر الأحمر، أو عن طريق الخليج العربي ونهري دجلة والفرات.

٢ ـ روسيا القيصرية التي أرادت أن تجد لها منفذاً من البحر الأسود إلى المياه الدافئة بالبحر المتوسط، وذلك بالاستيلاء على القسطنطينية ومضايق البسفور والدردنيل، والتي أرادت كذلك أن يكون لها النفوذ الأكبر في شبه جزيرة البلقان لتؤسس بها دولة سلافية كبرى.

٣ ـ فرنسا التي أخذت على عاتقها من زمن مبكر حماية مصالح رعايا الدولة النصارى الكاثوليك في بلاد الشام بصفة عامة والمارونيين على الأخص في لبنان، والتي أرادت رعاية مصالحها في هذه المنطقة، ثم استعلاء نفوذها في أملاك الدولة الأخرى في الساحل الشمالي الإفريقي، وبالتحديد في تونس والجزائر.

٤ ـ وفيما عدا الدول الثلاث الرئيسية التي ذكرناها، فإن دولًا أخرى مثل النمسا وبروسيا، اهتمت بمصير الدولة العثمانية، التي بات من المتوقع هلاكها وزوالها، فسميت لذلك برجل أوروبا المريض[1].

وعلى العموم، فقد أخذت الدول الأوروبية عند النظر في مصير الدولة العثمانية بعين الاعتبار دائماً ضرورة المحافظة على توازن القوى،

---

(١) Marriot, Sir J.R., The Easern Question, oxford 1958, P.189.

أي عدم الإخلال بالتوازن الدولي في أوروبا. وترتب على محاولة التوصل إلى حل لمشكلة مصير الدولة العثمانية وأملاكها في القرن التاسع عشر ـ وحتى أوائل القرن العشرين ـ أن برز إلى عالم الوجود ما صار يعرف باسم «المسألة الشرقية»[1] والتي تضافرت على خلقها عوامل معينة: مبعثها:

١ ـ أن الطريق الذي تستطيع روسيا بواسطته الوصول إلى المياه الدافئة، هو الطريق الذي يصل البحر الأسود ببحر مرمرة، ثم ببحر إيجة، وأخيراً بالبحر المتوسط، أي بالمرور من مضيقي البسفور والدردنيل، وهما في حوزة الإمبراطورية العثمانية.

٢ ـ إن الدولة العظمى التي يكون لها قواعد قوية في البحر الأسود، ويتسنى لها السيطرة على المضايق، تصبح ذات مركز ممتاز تتمكن بفضله من بسط سلطانها على بلاد الحوض الشرقي للبحر المتوسط، وعلى طرق المواصلات والتجارة من البحر المتوسط إلى الهند والشرق الأقصى.

٣ ـ إن الدولة التي تمد نفوذها إلى البلقان، تفرض سيطرتها على الشعوب البلقانية بعد تقلص سلطان العثمانيين عن هذه المنطقة، وتصبح كذلك ذات مركز ممتاز يمكنها من الاستيلاء على القسطنطينية نفسها، ويهدد باختلال التوازن الدولي في أوروبا[2].

وفي خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر، كانت سياسة الدول ـ باستثناء روسيا وفرنسا ـ تدور حول المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية لأسباب ناشئة من وجود العوامل التي ذكرناها.

---

(١) Ibid.

(٢) انظر الفصل الثامن من كتاب الدولة العثمانية للدكتور عبد العزيز الشناوي، حـ ١، ص ١٩٤ ــ ٢٣٢.

وكانت بريطانيا في مقدمة الدول المتمسكة بمبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية وقتئذ. ووضع الساسة الأوربيون هذا المبدأ في صورته النهائية أثناء الثلاثينات من القرن التاسع عشر، حين كانت روسيا تهدد بوضع الدولة العثمانية ومضايق البسفور والدردنيل تحت حمايتها، إذا ثبت أنها عاجزة عن تسديد ضربة قاضية إليها. وحين كانت فرنسا تتوهم أن في مقدورها الفصل بين مسألة القسطنطينية بمحاولة منع روسيا من تنفيذ مآربها، وبين مسألة الإسكندرية وذلك بمعاونة محمد علي والي مصر على الانفصال عن تركيا[1].

ولقد كان من أقطاب سياسة المحافظة على كيان الدولة العثمانية كل من بلمرستون (Palmerstone) وزير الخارجية البريطانية (١٢٤٦-١٢٥٧هـ / ١٨٣٠-١٨٤١م) والسفير البريطاني في القسطنطينية (استانبول) لورد بونسونبي (Ponsonby) (١٢٤٨-١٢٥٨هـ / ١٨٣٢ ـ ١٨٤٢م). فقد كان عليهما أن يتخذا قراراً حاسماً فيما يجب اتباعه إزاء مشروعات روسيا وفرنسا التي تهدد الدولة العثمانية في الثلاثينات من القرن التاسع عشر، فكان أن نشأ من ذلك المبدأ الذي نادى باستقلال الدولة والمحافظة على كيانها[2].

ويرى بلمرستون في هذا المبدأ: تأمين مصالح انجلترا، وتأييد مركزها في البحر المتوسط، وسلامة مواصلاتها مع الهند، وإيجاد الأداة أو الوسيلة المناسبة لوقف مطامع روسيا وفرنسا. وإلى جانب هذا كله، فقد كان من مزايا أو منافع هذا المبدأ وقف المنازعات المتوقع حصولها بين الدول حين زوال الدولة وانهيارها والنظر في توزيع أملاكها فيما بينهم.

---

(١) د/محمد فؤاد شكري، الصراع بين البورجوازية والاقطاع ١٧٨٩ ــ ١٨٤٨ المجلد الثاني، ص ٤٥١ ــ ٤٨٢ نقلاً عن الدولة العثمانية وشبه جزرة العرب للدكتور السيد رجب حراز، ص ١١.

(٢) Kedourie, E., England the Middle East, London 1956 P. 10.

ولقد كان من أثر الرغبة في تجنب هذه المنازعات خصوصاً، أن بقيت الحكومة البريطانية متمسكة بمبدإ المحافظة على كيان الدولة حتى في الوقت الذي كانت تعتقد فيه أن من الخير حقيقة زوالها، أو من المتيسر التوصل إلى اتفاق أو تفاهم بشأنها مع روسيا وفرنسا[١].

تلك إذن كانت أصول مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، وهو مبدأ ظلت بريطانيا متمسكة به طوال القرن التاسع عشر تقريباً.

كذلك انحاز لهذا المبدأ في فترات متفاوتة عدد من الدول الأخرى، طالما كان التمسك به سارياً على الدولة وأملاكها في البلقان، حتى إذا تخلت بريطانيا وسائر الدول عن هذا المبدأ، وبات ممكناً ملء الفراغ الذي ينجم من تقلص النفوذ العثماني عن البلقان بصورة لا تخل بالتوازن الدولي، استطاعت الدولة بالفعل تصفية القسم الأكبر من هذه المسألة باستقلال دول البلقان. وكان من بين الدول البلقانية المستقلة حتى نهاية القرن التاسع عشر: اليونان ورومانيا وبلغاريا والصرب[٢].

حركة الإصلاح والتجديد العثمانية

النظام الجديد:

غير أنه كان واضحاً أن مجرد التمسك بمبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية لا يعني نجاتها وسلامتها أو ضمان حياتها وبقائها. ولذلك فقد واجه الساسة البريطانيون أصحاب هذا المبدأ مشكلة مستعصية، مبعثها عجز الدولة العثمانية عن الدفاع عن نفسها ضد أوروبا، التي ازدادت قوتها بسبب تقدم العلوم والمعارف وحدثت بها

---

(١) Kedourie,E., OP.cit.,P.10.

(٢) Marriott, J.A., OP.cit., PP. 341 - 345.

الثورة الصناعية (أي استخدام الآلات في الصناعة نتيجة لاكتشاف البخار). واعتقد الساسة البريطانيون أن من الممكن حل هذه المشكلة بإنشاء جيش عثماني على النظام الأوروبي الحديث، وهو اعتقاد كان يشاركهم إياه رجال الإصلاح في الدولة العثمانية ذاتها.

وكان طبيعياً أن تتجه الرغبة في إصلاح الدولة العثمانية نحو الجيش أولًا، فالحكم العثماني في طبيعته حكم عسكري، والجيش هو أداة للحكم والحرب معاً، إذ كانت الحكومة العثمانية جيشاً قبل أي شيء آخر، وكان كبار موظفي الدولة هم في نفس الوقت قادة الجيش، (ومن هنا جاء القول الذائع بأن الحكومة العثمانية والجيش العثماني وجهان لعملة واحدة. وفضلًا عن ذلك، فإن مظهر الضعف العثماني كان حربياً، كما أن الأخطار التي أحاطت بالدولة والهزائم المتتالية التي نزلت بها كانت تتطلب البدء بإصلاح الجيش)[1].

وكان طبيعياً كذلك أن يتضمن إصلاح الجيش تغيير نظام الانكشارية[1] حقيقة الأمر أن الانكشارية لم يلعبوا دوراً كبيراً في عصر الإمبراطورية الذهبي، وهو عصر بناء الدولة وتوسعها، إلا أنه قدر لهم أن يلعبوا دور المحافظة على الدولة والإبقاء عليها وقت ضعفها وتدهورها، أي خلال القرن الثامن عشر. ولذا فقد أخذ عدد الانكشارية الذين أخذ عددهم يزداد شيئاً فشيئاً حتى أصبحوا في مطلع القرن التاسع عشر وبالذات في عهد السلطان محمود الثاني (١٢٢٣-١٢٥٥هـ / ١٨٠٨-١٨٣٩م) قوة حربية ذات وزن[2].

---

(١) الدكتور السيد رجب حراز، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب، القاهرة ١٩٧٠، ص ٧١٤ وانظر كذلك Gibb M.and Bowen, H., Islamic Society and the west, vol.1 oxford 1953, PP. 56 - 103.

(٢) الدكتور محمد أنيس، الدولة العثمانية والشرق العربي، القاهرة ١٩٦٢، ص٢٩ ــ ٣٠.

على أنه في الوقت الذي كان يزداد فيه عدد الانكشارية، كان الفساد يدب بين صفوفهم. وكان من العوامل التي ساعدت على هذا الفساد، أن الدولة سمحت لأفراد الانكشارية بالزواج، وهي خطوة ترتب عليها أن أصبح الانتماء إلى الانكشارية وراثياً بصرف النظر عن المقدرة العسكرية، كما تلا هذه الخطوة خطوة أخرى، هي السماح لأفراد الانكشارية بالاشتغال بالتجارة. وكان من نتيجة ذلك أن أخذ ارتباط الانكشارية بثكناتهم يتضاءل، فصار عديدون منهم لا يذهبون إلى الثكنات إلا لتسلم المرتبات. وكان مما زاد الطين بلة أن الانكشارية ما كانوا يعترفون بضرورة التعليم العسكري، بل كانوا ينكرون فائدته قائلين: «أن ولي الله» الحاج بكتاش كان قد بارك جماعة الانكشارية عند تأسيسها ودعا لها بالنصر الدائم»[1].

وعلى كل حال، فإن حركة إصلاح الجيش على النظام الأوروبي الحديث بدأت في عهد السلطان مصطفى الثالث (١١٧١-١١٨٧هـ / ١٧٥٧-١٧٧٣م). ولكن هذا السلطان تجنب الانكشارية واتجه إلى تنظيم وتنسيق أمور البحرية والمدفعية. واستعان في هذا الصدد بطائفة من الضباط والخبراء الأوروبيين، وخصوصاً الفرنسيين. ولم تثمر إصلاحات مصطفى الثالث الثمرة المرجوة، لأنها لم تتناول القوى الرئيسية في الجيش وهي الانكشارية[2].

ومع أن محاولات إصلاح الجيش سارت سيراً بطيئاً في عهد السلطان عبد الحميد الأول (١١٨٧-١٢٠٤هـ / ١٧٧٣-١٧٨٩م) إلا أنها لم تلبث أن دخلت في طور جديد في عهد خليفته السلطان سليم الثالث (١٢٠٤-١٢٢٢هـ / ١٧٨٩-١٨٠٧م) الذي كان يؤمن منذ حداثته بضرورة

---

(١) Marriott, J.A. op. cit., PP.102 - 103.

(٢) ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ١٩٦٠، ص ٧٦ ــ ٧٨.

إصلاح الجيش على أساس النظام الأوروبي الحديث. وعلى ذلك، فما كاد يعتلي سليم الثالث عرش السلطنة حتى راح يعمل في هذا الاتجاه، إلا أنه عندما أدرك صعوبات إصلاح الانكشارية، عمد إلى إنشاء فرق جديدة من المشاة دون أن يمس الانكشارية، وسمح لهؤلاء الأخيرين بأن ينضموا إلى الفرق الجديدة إذا شاؤوا[1].

والواقع أن سليم الثالث قد اهتم بالجيش الجديد كل الاهتمام، فاتخذ له الزي الأوروبي، وشيد ثكنة خاصة به، واستقدم من أجل تدريبه وتعليمه بعض الضباط والمعلمين الأوروبيين. ولم يكتف السلطان ورجاله بإنشاء **«النظام الجديد»** في عاصمة السلطنة وحدها، بل سعى إلى إدخاله في الولايات العربية. فيذكر المؤرخون أن والي بغداد سليمان باشا الكبير أخذ بفكرة السلطان، فاستقدم ضابطاً انجليزياً من الهند وعهد إليه بتعليم وتنظيم الجيش الجديد، كما يذكرون أن والي مصر خسرو باشا أخذ أيضاً بفكرة السلطان، وشرع في إنشاء ثكنة خاصة بجيش **«النظام الجديد»** وأخذ كذلك بهذه الفكرة أحمد باشا الجزار والي عكا[2].

غير أن سليم الثالث لم يلبث أن صادف متاعب وعقبات كثيرة في بلاده، إذ انضم العلماء ورجال الدين الأتراك إلى جماعة الانكشارية في معارضة النظام الجديد. وكان العلماء الأتراك يرون أن كل ما يرد من النصارى مضاد للإسلام. وكانوا يرددون الحديث الشريف: «كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار» كما أنهم أخذوا يقولون: «إن من مبادئ الإسلام أن من تشبه بقوم، فهو منهم»[3].

وأثرت هذه الأقوال وغيرها على عقول الناس، وانفسح المجال

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ص ١٧٣ ــ ١٨١.
(٢) نفس المرجع.
(٣) ساطع الحصري، المرجع السابق ص ٧٨ ــ ٨٠.

لدسائس ومؤامرات الوصوليين من رجال الدولة، وانتهى الأمر بأن ثار الانكشارية عام (١٢٢١هـ / ١٨٠٦م) وحاصروا قصر السلطان وأرغموه على إلغاء «النظام الجديد» وإعدام مؤيديه من رجال الدولة، كما أرغموا الفرق الجديدة على الانسحاب إلى آسيا الصغرى. ولم يكتف الانكشارية بذلك، بل استصدروا فتوى من شيخ الإسلام بوجوب عزل السلطان، وعزلوه بالفعل في عام (١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م) حتى لا يتركوا له فرصة إحياء النظام الجديد[١].

وكان من الطبيعي أن تعود الفوضى أدراجها إلى الجيش في عهد السلطان مصطفى الرابع (١٢٢٢-١٢٢٣هـ / ١٨٠٧-١٨٠٨م) الذي نصبه الانكشارية محل السلطان سليم الثالث المخلوع. وكان من الطبيعي أن تتوالى هزائم الدولة أمام أعدائها. فلما تولى السلطان محمود الثاني عرش السلطنة عام (١٢٢٣هـ / ١٨٠٨م)، أدرك أنه لن يتمكن من إصلاح الجيش إلا بالتخلص من الانكشارية، ولكن تريث في الأمر وراح يستعد لهذه المهمة الخطيرة، خصوصاً وأن الانكشارية كانوا يستمدون نفوذهم وسطوتهم من البكتاشية، وهم من أكبر فرق الطرق الصوفية في البلاد[٢].

وفي بادئ الأمر، حاول محمود الثاني إقناع الانكشارية بقبول التعليم العسكري على النظام الأوروبي والانضمام إلى فرقة «العسكر الجديد» التي أنشأها، وعرض معاشاً على كل من يرفض منهم الانضمام إلى هذه الفرق، ولكن دون جدوى. وفيما بين عامي (١٢٣٠ و ١٢٣٢هـ / ١٨١٤ و ١٨١٦م) استطاع السلطان أن يتخلص سراً من جماعات صغيرة من الانكشارية. وسرعان ما هيأت المقادير للسلطان محمود الثاني الفرصة للتخلص من الانكشارية حيث اندلعت ثورة في بلاد

(١) د/السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ١٧.

(٢) د/ محمد عبد اللطيف البحراوي، حركة الاصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني: ١٨٠٨ ــ ١٨٣٩، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٨٢.

اليونان ضد الحكم العثماني، فأرسل السلطان إلى بلاد اليونان قوات كبيرة من الانكشارية بقيادة خورشيد باشا، إلا أنها فشلت في إخضاع الثوار، مما جعل السلطان يستعين بمحمد علي والي مصر لإخضاع اليونانيين. ولبى محمد علي طلب السلطان وأرسل ابنه إبراهيم على رأس حملة تمكنت من إخماد الثورة اليونانية[١].

وفي هذه الظروف التي أصبح فيها الانكشارية موضع احتقار وكراهية الشعب نتيجة لفشلهم في إخماد ثورة اليونانيين، انتهز السلطان فرصة تمرد الانكشارية، وحاصر ثكناتهم، ودكها بالمدفعية، وتمكن من إبادة أكثرهم وتشتيت فلولهم وإنهاء هذه الفئة كلية. ويسمي الأتراك هذه الحادثة «بالواقعة الخيرية» لأنهم تفاؤلوا بها جداً[٢].

وبعد القضاء على الانكشارية، سار السلطان محمود الثاني في طريق الإصلاح العسكري بخطى ثابتة، فاستعان بالضباط الإنجليز لتدريب القوات البحرية وبالضباط الألمان لتدريب القوات البرية. وإلى جانب ذلك، أنشأ السلطان أكاديمية للعلوم العسكرية وعدداً من المدارس العسكرية العالية والثانوية والإعدادية[٣].

ولم تقتصر إصلاحات محمود الثاني على الجانب العسكري فحسب، بل أنشأ كذلك مدرسة للطب في إستانبول، وأرسل البعثات العلمية إلى أوروبا، وأوجد نظاماً جديداً للبريد، ووسع نطاق الشرطة الوطنية، ووزع على الأهالي نشرات ومطبوعات، تحوي معلومات عن الأمراض المعدية وطرق الوقاية منها، وأمر بإبطال العادة القديمة في سد

---

(١) د./ محمد عبد اللطيف البحراوي، المرجع السابق، ص ١٨٢.

(٢) يبلغ عدد القتلى منهم حوالي أربعة آلاف في القاهرة، وشنق منهم بعد ذلك ٧٠٠٠ نسمة وطرد من العاصمة حوالي عشرين ألفاً. انظر محمد البحراوي، المرجع السابق ص ١٨٢.

(٣) Lewis, Sernard, The Emergence of modern Turkey, Oxford, 1961, PP. 75 - 101.

عجز الخزانة بمصادرة أموال الموظفين وأملاكهم. كذلك عمل محمود الثاني في سبيل صبغ الدولة العثمانية بالصبغة المدنية وفرض الزي الأوروبي على رعاياه. غير أن أوامر السلطان بارتداء الزي الأوروبي قوبلت بمعارضة شديدة من جانب الشعب، ولم يستطع السلطان فرض هذا الزي إلا على رجال البلاط والحكومة فحسب. ورغم ذلك، فإن نجاح محمود الثاني في القضاء على الانكشارية وإنشاء «النظام الجديد»، كان كافياً وحده لاعتباره من أعلام الإصلاح في الدولة العثمانية[1].

التنظيمات العثمانية:

وسرعان ما تبين أن من المتعذر إنشاء جيش على النظام الحديث في دولة تفتقر إلى الإدارات المنظمة لإعداد هذا الجيش بحاجاته، كما تبين أن الدفاع عن الدولة وإبعاد خطر الانحلال عنها، أمران متعذران طالما بقيت هذه الدولة مقسمة إلى ولايات يحكمها حكام شبه إقطاعيين، يكتفون بإرسال الجزية السنوية، وإرسال الفرق العسكرية عند الطوارئ. ولذا فقد كان ضرورياً إذا أريد إنقاذ الدولة العثمانية، ألا يقتصر الإصلاح على الجيش وحده، بل يجب أن يشمل الدولة بأجمعها، وأن يبدأ هذا الإصلاح الشامل في التو والساعة، وأن يجري على قواعد أوروبية[2].

تلك عقيدة سترانفورد كاننج دي ردكليف السفير الإنجليزي في إستانبول والذي عهد إليه من بريطانيا ببذل قصارى جهده لتأييد الإصلاحات التي درست دراسة كافية، وذلك حتى تجد حكومة السلطان

(١) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، حـ ١، ص ٥٤٥ ــ ٥٥٨، ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ٨١.

(٢) د/حسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، القاهرة ١٩٣٨، ص ٢٥١.

عبد المجيد (١٢٥٥-١٢٧٨هـ / ١٨٣٩-١٨٦١م) الاستقرار والثبات اللازمين لها[١].

وكان معنى الإصلاح المطلوب إقامة الحكومة الرشيدة التي تحترم القانون والتي تعامل رعاياها على قدم المساواة. وكان معنى الإصلاح المنشود من إزالة الفوارق والمزايا التي تميز فريقاً من رعايا الدولة على فريق آخر، ثم في نهاية الأمر إنشاء الحكومة الذاتية المسؤولية التي يشترك فيها كل القوميات المختلفة في أنحاء الامبراطورية[٢]. والقصد من الإصلاح المساواة بين أهل الذمة والمسلمين وإعطاؤهم كافة الحقوق التي للمسلمين وهذا يناقض أحكام الشريعة الإسلامية.

ولقد عمدت الحكومة البريطانية، من خلال سفيرها في إستانبول، إلى الإصرار على ضرورة هذا الإصلاح، وهو إصلاح كان متعارضاً، في أساسه مع نظم الحكم والإدارة التي درجت عليها الدولة منذ نشأتها وقيامها، واستندت عليها الإمبراطورية العثمانية في فرض سيطرتها على الشعوب التي دانت لها بعد أن أخضعتها بحد السيف وحده. وتلك نظم للحكم والإدارة كفلت لرعايا الدولة المسلمين من الحقوق والامتيازات ما جعلهم متفوقين على غيرهم من الشعوب غير الإسلامية، أي أهل الذمة[٣].

وكان مرد الضغط على الدولة العثمانية لتأخذ بأسباب الإصلاح على المبادئ الأوروبية، أن الأوروبيين كانوا يرون أن الدولة العثمانية دولة ضعيفة هزيلة، ويجب استبدالها بدولة قوية، وذلك عن طريق الإصلاح لتبلغ مرتبة الدول الأوربية، بمعنى أن يكون لها إدارة مركزية، لا

---

(١) Kedourie, E., England and the Middle East, P. 11.

(٢) د/السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٢١.

(٣) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ٨٦.

تنفرد بسلطة استبدادية، بل يجب أن يشارك الشعب بجميع طوائفه وفئاته وقومياته في هذه السلطة حتى تمارس الحكومة الحكم بالعدل مع جميع أفراد الشعب دون تمييز في العنصر والجنس واللغة والدين[1].

وعلى كل حال، فإن المعالم الرئيسية لحركة الإصلاح والتجديد العثمانية تدور حول نقاط ثلاث هامة:

١ ـ الاقتباس من الغرب فيما يتعلق بتنظيم الجيش وتسليمه في نظم الحكم والإدارة.

٢ ـ الاتجاه بالمجتمع العثماني نحو التشكيل العلماني.

٣ ـ الاتجاه نحو مركزية السلطة في إستانبول والولايات[2].

وعلى العموم، فقد استندت حركة الإصلاح والتجديد العثمانية أو حركة «التنظيمات» إلى مرسومين سلطانيين أساسيين، كان لهما الفضل في إنقاذ الدولة العثمانية من أزمتين تعرضت لهما، بعد أن اشتد بها الضعف وتوقع الكثيرون هلاكها وزوالها. وقد صدر المرسوم الأول في ٣ نوفمبر عام (١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م) في بداية عهد السلطان عبد المجيد، وصدر المرسوم الثاني في ١٨ فبراير عام (١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م)، أي في عهد السلطان عبد المجيد كذلك.

مرسوم كلخانة:

أما المرسوم الأول، فقد صدر في شكل **خط شريف همايوني**، وقرئ في حفل رسمي كبير في قصر الكلخانة، فعرف لذلك **بمنشور الكلخانة**. وقد حضر هذا الحفل السلطان والوزراء وكبار رجال الدين والإدارة والجيش، كما حضره بطاركة النصارى وحاخام اليهود ورؤساء

(١) ساطع الحصري، المرجع السابق، ص ٨٦.

(٢) د/أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ١٩٢.

طوائف أرباب الحرف، وممثلو الدول الأجنبية. وقد أعلن السلطان صراحة أمام الحفل الكبير بأن الإمبراطورية بدأت تتداعى منذ مائة وخمسين عاماً لانصراف الناس عن تطبيق الشرع الشريف. وهذا يدل كما ذكر السلطان عبد المجيد الأول أن المجد الذي حققته الدولة العثمانية في عصورها الذهبية إنما مرده إلى التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، وأنها ضعفت بسبب إهمالها تطبيق مبادئ الشريعة[١].

والواقع، أن منشور الكلخانة كان أول عهد دستوري في تاريخ الدولة العثمانية وضع قواعد الإصلاح على المبادئ الأوروبية، من حيث إنه كفل تأمين شعوب الإمبراطورية على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم مهما تنوعت دياناتهم وجنسياتهم، ومن حيث كذلك أنه قرر نظماً جديدة لتقدير الضرائب وجبايتها حسب الثروة والربح، كما قرر نظماً جديدة للخدمة العسكرية (التجنيد) وتحديد مدتها بخمس سنوات، وأنشأ إدارة مركزية قوية يكون لها إشراف وثيق على الإدارات الإقليمية في أنحاء الإمبراطورية[٢].

ولا شك أن التعهد بإعطاء أهل الذمة من رعايا الدولة نفس الحقوق التي كانت للمسلمين، كان ثورة خطيرة. من حيث إن هذا المبدأ قد كفل لأول مرة في تاريخ الدولة العثمانية المساواة أمام القانون بين المسلمين والذميين في الدولة. ومع ذلك، فإن الحكومة العثمانية لم تستطع أن تطبق هذا المبدأ بحذافيره، فظلت الخدمة العسكرية مقصورة ـ فعلًا وقانوناً ـ على المسلمين وحدهم، مع تحديد مدة الخدمة بخمسة أعوام. أما أهل الذمة فقد ظلوا يدفعون ضريبة «البدل العسكري»، كما ظلت وظائف الدولة العامة ـ وخصوصاً الوظائف الإدارية

---

(١) د/عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ٦٩ ــ ٧٠.

(٢) Lewis, B., The Emergence of Modern Turkey, PP.103 - 105.

أو القضائية ـ شبه مقصورة على المسلمين فعلًا، وإن لم يكن قانوناً[1].

ومما يستلفت النظر أن استصدار خط شريف كلخانة كان «الثمن» الذي حصلت عليه بريطانيا والدول الأوروبية من السلطان العثماني في مقابل تسوية النزاع بينه وبين والي مصر (محمد علي باشا) الذي كان يريد الاستقلال والانفصال عن الدولة، أثناء أزمة العلاقات المصرية العثمانية المعروفة (١٢٥٥-١٢٥٧هـ / ١٨٣٩-١٨٤١م)، وهي تسوية تقوم على أساس المحافظة على كيان الدولة العثمانية[2].

وينبغي ألا يفهم من ذلك أن الضغط الأوروبي بوجه عام والبريطاني بوجه خاص، كان هو وحده منشأ حركة التنظيمات أو حركة التجديد والإصلاح العثمانية، خلال القرن التاسع عشر، فقد أسهم في هذه الحركة عامل آخر، هو اقتناع رجال الدولة المستنيرين والمتأثرين بالثقافة والحضارة الأوروبية بضرورة إصلاح جهاز الدولة وتجديده على أساس اقتباس النظم الأوروبية أو استلهامها من غير مساس بالأحكام الشرعية، ومن هؤلاء مصطفى رشيد باشا (١٢١٥-١٢٧٥هـ / ١٨٠٠-١٨٥٨م) الذي يعتبر المهندس الحقيقي لمنشور كلخانة، والذي عرف بسعة اطلاعه وبإجادته اللغة الفرنسية، كما أنه عمل كسفير لدولته في باريس، وبعد أن تولى عدة مناصب دبلوماسية أخرى، عين وزيراً للخارجية التركية عام (١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م)، فوضع مسودة منشور الكلخانة الذي سبقت الإشارة إليه، وكان أول منشورات الإصلاح الكبرى التي عرفت في التاريخ العثماني باسم التنظيمات[3].

---

(١) Shaw, Stanford, History of the oHoman Empire and Modern Turkey (London 1977) P.60.

يذكر المؤرخ ستانفورد شو إلى أن خط شريف كان قد احتوى على كثير من المبادىء العامة للاعلان الفرنسي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٧٨٩. كما اعتبر بعض الأوروبيين خط شريف كلخانه بمثابة العهد الأعظم بالنسبة إلى العثمانيين.

(٢) د/السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٢٥.

(٣) نفس المرجع.

وهكذا أدى صدور خط شريف كلخانة إلى ردود فعل قوية خاصة بين المسلمين حيث اعتبروا أن المرسوم مناف للقرآن وأن مساواة النصارى بالمسلمين من شأنها أن تثير القلاقل بين رعايا السلطان. وقد قامت تمردات وقضى السلطان عليها[1].

التنظيمات الخيرية:

وأما المرسوم الثاني الذي تستند إليه حركة التنظيمات العثمانية، فقد صدر عقب حرب القرم (١٢٧١-١٢٧٣هـ / ١٨٥٤-١٨٥٦م) التي بدأتها روسيا للقضاء على الدولة العثمانية. وقد وجدت بريطانيا أن سلامة إمبراطوريتها في الهند مرتبطة بسلامة الدولة العثمانية، فانحازت إلى جانب تركيا، ومعها فرنسا في هذه الحرب، ضد روسيا. وكان الثمن الذي حصلت عليه بريطانيا من الدولة في هذه الحرب كذلك، هو استصدار خط شريف همايوني بتاريخ ١٨ فبراير ١٨٥٦م (١٢٧٣هـ)، وهو الخط الذي عرف **«بمنشور التنظيمات الخيرية»**[2].

وقد أكد السلطان في هذا المنشور الأخير المبادئ الإصلاحية التي قام عليها منشور الكلخانة عام (١٢٥٥هـ / ١٨٣٩م)، أي مجموعة القوانين والأنظمة التي تأسست على هذا المنشور، لتأمين رعايا الدولة على أرواحهم وأموالهم وأعراضهم دون تفرقة طائفية أو دينية، وذلك بتقرير المساواة أمام القانون، واحترام حق التملك، وتقرير المساواة في دفع الضرائب، إلى غير ذلك من المبادئ والقواعد المستمدة من الأنظمة الأوروبية، والتي تكفل إصلاح شؤون الدولة على المبادئ الأوروبية. وكان من أهم ضروب الإصلاح التي وعد بها منشور التنظيمات الخيرية،

---

(١) Miller, OP.cit., P. 204, & P. 207.

(٢) Ibid.

تمثيل الطوائف غير الإسلامية في المجالس المحلية في القرى والأقاليم، وفي مجلس القضاء الأعلى، ثم التعهد بالقضاء على مساوئ الإدارة ومحاربة الرشوة وأسباب الفساد الأخرى[1].

وعلى ذلك، فإن معاهدة باريس عام (١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م) التي أنهت حرب القرم قد أقرت مبدأ المحافظة على كيان الدولة العثمانية. وبمقتضى المادة السابقة من هذه المعاهدة تعهدت الدول الأوروبية كل من فرنسا والنمسا وبريطانيا وبروسيا وروسيا باحترام استقلال السلطنة التركية والحفاظ على أراضيها[2].

وعلى هذا النحو استطاعت بريطانيا أن تنقذ الدولة العثمانية من الأخطار المحيطة بها، ولكنها استمرت تضغط عليها لكي تواصل الإصلاح على المبادئ الأوروبية، ولا سيما فيما يتعلق بإنشاء الحكومة المسؤولة التي تشترك فيها كل القوميات المختلفة في أنحاء الإمبراطورية. ولا شك أن إنشاء مثل هذه الحكومة التي تفسح مجالاً لأهل الذمة حتى يمارسوا سلطات الحكم والإدارة، إنما كان معناه:

أولاً - إضعاف سلطة الحكومة بوضع عدد من القيود عليها، أي تقييدها، وذلك في نظام يقوم على طاعة المحكومين التامة للسلطات الحاكمة.

ثانياً- إشاعة الاضطرابات والفوضى التي تنجم من تصادم مختلف الطوائف في داخل الدولة، مع بعضها البعض، ثم من الحكومة المركزية في الآستانة، لدرجة أن استشراء هذه الفوضى، ونجاح مطالب القوميات المختلفة، سوف يؤديان حتماً إلى انحلال الإمبراطورية العثمانية.

---

(١) Miller, W., The Ottoman Empire and its Successors.1801 - 1927, Cambridge 1927, PP.298 - 299.

(٢) محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية، ص ٢٧٧ ــ ٢٧٨.

وهكذا فإن الإصلاح على المبادئ الأوروبية الحديثة، كان من العوامل الفعالة التي ساعدت على هلاك الدولة وانحلال امبراطوريتها. ولم يكن الفساد والرشوة وسوء الحكم هو سبب القضاء على الدولة، لأن كل تلك المثالب كانت قائمة وقت اتساع الإمبراطورية العثمانية وبلوغها أوج المجد والرفعة. ومع ذلك، فقد استمرت هذه الإمبراطورية قائمة. وكان في رأي كثيرين من المؤرخين أن السبب الحقيقي لزوال الدولة، هو الإصلاح على النمط الأوروبي من ناحية وأطماع الدول الأوروبية التي أرادت اقتسام أملاكها من ناحية أخرى[1]. وقد أكد السلطان عبد العزيز مرة أخرى أن ابتعاد الدولة عن أحكام الشريعة الإسلامية هو الذي أدى إلى ضعفها بدلًا من القوة والمجد.

وقد واجه المنشور ردود فعل قوية، فقد عارض شيخ الإسلام الخط الهمايوني، وانتقده رشيد وانتقده عثمانيون آخرون مما أدى إلى نشوب الاضطرابات. كما أن المسلمين جميعاً عارضوا ذلك، ورفض النصارى مساواتهم باليهود، كما لم يرحب رجال الدين النصارى بما نص عليه من تقاضيهم مرتبات ثابتة وتوقفهم عن فرض هبات ومساهمات على رعاياهم. كما أن المساواة القانونية بين المسلمين وأهل الذمة جاءت في وقت غير مناسب، حيث انتشرت القومية بين الأقليات الدينية التي اهتمت بلغاتها وآثرت الانفصال على الاندماج[2].

فشل التنظيمات:

وفي عهد السلطان عبد العزيز (١٢٧٨-١٢٩٣هـ / ١٨٦١-١٨٧٦م) اتخذت الدولة خطوات معينة لتنفيذ الإصلاح على المبادئ الأوروبية،

---

(١) Lewis, B., OP. cit., P.119.

(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢١٤.

إذ ما كاد السلطان عبد العزيز يعتلي العرش حتى أكد عزمه على مواصلة السير في الطريق الذي سلكه أبوه محمود الثاني وأخوه عبد المجيد، فأبقى على كل أصحاب المناصب من المتكفلين بتنفيذ الإصلاحات. وكان من أهم الإصلاحات الإدارية في عهده صدور قانون الولايات عام (١٢٨١هـ / ١٨٦٤م). وبموجبه قسمت الدولة العثمانية إلى ولايات، وكل ولاية إلى صناجق (ألوية) وكل صنجق (لواء) إلى أقضية (جمع قضاء)، وكل قضاء إلى مديريات. وكان يرأس الولاية الوالي، وهو يخضع مباشرة للباب العالي. وأما الصنجق أو اللواء فيحكمه متصرف، والقضاء يحكمه قائمقام، وهو نائب عن المتصرف. وأما المديرية فيحكمها المدير. وفي عاصمة الولاية، توجد إدارتان رئيسيتان: الإدارة المدنية برئاسة الوالي والإدارة المركزية القضائية برئاسة قاضي القضاة أو رئيس الهيئة القضائية. ويساعد الوالي مجلس إدارة مكون من رئيس الهيئة القضائية ورئيس المالية ورئيس لديوان الرسائل ورئيس الشؤون الخارجية، وأربعة أعضاء آخرين، اثنان منهم منتخبان من قبل المسلمين والآخران من قبل غير المسلمين[١].

وفي مجال الإدارة أيضاً، أنشئت محكمة عليا قضائية (ديوان الأحكام العدلية)، كما أنشئ عام (١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م) مجلس للدولة على النسق الفرنسي سمي «شوراي دولت» أي مجلس شورى الدولة، وكان من أهم اختصاصاته مناقشة الميزانية[٢].

أما في مجال التعليم، فقد أسست مدرسة ثانوية عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م) هي مدرسة «غلطه سراي»، كان برنامج الدراسة فيها خيراً من برامج المدارس الثانوية الأخرى. وكانت كل المواد التي تدرس فيها

(١) أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧.
(٢) كارل بروكلمان، المرجع السابق، ص ٤٩٠ ـ ٤٩٢.

باللغة الفرنسية فيما عدا اللغة التركية. وكانت الغاية من إنشائها هي تخريج طائفة من الشباب القادر على حمل عبء الوظائف العامة - وكان هؤلاء الشباب من العثمانيين من مختلف الديانات، فالأغلبية من المسلمين، ولكن كان بها اليونان والأرمن، وهم نصارى، كما كان بها أيضاً أعداد من اليهود. والواقع أن الطلاب قد أقبلوا على هذه المدرسة حتى بلغ عددهم عام ١٨٦٩ ستمائة طالب مسلمين ونصارى ويهود[١].

ورغم هذه الخطوات الإصلاحية التي تمت في عهد السلطان عبد العزيز، إلا أن الدول الأوروبية لم تعتبرها كافية لتنهض دليلًا على أن الدولة العثمانية إنما تريد الإصلاح حقاً، وتعمل لتحسين أحوال رعاياها النصارى، ولإزالة المفاسد التي استشرت في نظام الإدارة والحكومة، وهي مفاسد كانت في نظر الكثير من المعاصرين الأوروبيين تهدد بانهيار الدولة في النهاية[٢].

واعتقد فريق كبير من البريطانيين وغيرهم من المعاصرين، أن زوال الدولة العثمانية قد بات ضرورياً، حيث إنها قد فشلت في الأخذ بأسباب الإصلاح الأوروبي، فقال لورد كلارندون Clarendon وزير الخارجية البريطانية في عام ١٨٦٥: «إن الطريقة الوحيدة لإصلاح أحوال العثمانيين هي بإزالتهم من على سطح الأرض كلية»[٣]. وهذا يؤكد حقد الغرب على الدولة العثمانية لأنها دولة إسلامية قهرتهم منذ فتح القسطنطينية.

ومهما كان الأمر، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا فشلت الدولة العثمانية في الأخذ بأسباب الإصلاح الأوروبي؟ إن السبب الرئيسي والحقيقي لذلك، إنما هو انعدام كل صلة بين المبادئ الأوروبية

---

(١) Lewis, B., The Emergence of Madern Turkey, P. 119.

(٢) د/السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٢٩.

(٣) Kedourie,E. England and the Middle East, P.15.

التي أريد أن يستند الإصلاح إليها، وبين المبادئ العثمانية الشرقية التي قامت عليها الإمبراطورية. وفضلًا عن ذلك، فهناك عوامل أخرى جانبية، لعل أهمها ما يلي:

١ ـ ندرة المتعلمين النابهين في الدولة، فلم يكن المصلحون يجدون من يعتمدون عليه في التنفيذ الذي هو أساس الإصلاح، لهذا كان السلطان يقرر ثم لا يجد من يفعل بل إن الشعب التركي لم يكتف بهذا الموقف السلبي، وإنما حرص على أن يأتي من الأمور ما يعارض أوامر الحكومة الجديدة، ظناً منه أن هذه «التنظيمات» رجس من عمل النصرانية فلا بد من اجتنابه[١].

٢ ـ افتقار الدولة للمال وللكفايات التي تستطيع الهيمنة على مواردها وتحسن التصرف فيها على نحو يهيئ لها المال اللازم للمشروعات الإصلاحية. هذا إلى جانب حيرة الدولة في أساليب جمع الضرائب وإعطائها للملتزمين تارة، وتكليف رؤساء العشاء والأقاليم بجمعها تارة أخرى، والاعتماد على القادة العسكريين في جبايتها تارة ثالثة، مما جعل الدولة تعاني أزمة مالية مستمرة، فلا هي واجدة المال، ولا هي قادرة على تصريفه إذا وجدته. وكان مما ساعد على استمرار الأزمة المالية: فساد ذمة الموظفين الأتراك وقبولهم الرشاوى وميلهم إلى اختلاس أموال الدولة[٢].

٣ ـ لم تكن الدول الأوروبية بوجه عام خالصة النية فيما كانت تعلنه من العطف على مصلحة الدولة العثمانية والأخذ بيدها في طريق الإصلاح، إذ لم تزودها بمستشارين وخبراء من ذوي الكفاية والإخلاص. ولا شك أن سماح هؤلاء للدولة بإصدار أوراق مالية

(١) حسين مؤنس، الشرق الإسلامي في العصر الحديث، ص ٢٥٨.
(٢) حسين مؤنس، المرجع السابق، ص ٢٥٩.

دون رصيد، إنما يدل على كلا الأمرين، كما أن بخلهم على الدولة بالنصح في مسائل النظام المالي والميزانية يؤكد أنهم كانوا يخادعونه، لأن تلك الأمور من أوليات التنظيم الأوروبي المالي، يعرفها رجل الشارع لا المستشار الذي يندب لتنظيم أمور دولة بأسرها[1].

٤ ـ اتجاه بعض الدول الأوروبية إلى عرقلة حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتعطيلها. فقد كان الوزير النمساوي مترنيخ لا ينظر بارتياح إلى هذه الحركة، ولم يتردد في إعلان استيائه منها وعودة تركيا إلى ما كانت عليه، كذلك لم تكف روسيا عن إقلاق تركيا والتدخل في شؤونها ومحاربة رجال الإصلاح صراحة والعمل على إفساد ما بينهم وبين السلطان. ويرى المؤرخ فيلكس فالي Felix valy في كتابه «أوروبا في آسيا الصغرى» أن هذا التدخل الأوروبي المربك كان من العوامل الرئيسية لفشل حركة التنظيمات العثمانية. ويقول إن روسيا عندما وجدت نفسها عاجزة عن القضاء بضربة واحدة على قوة الإسلام السياسية ممثلة في الدولة العثمانية، ابتدعت بعد مؤتمر باريس عام (١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م) وسيلة كانت تعني ببساطة التخلص من تركيا بالموت البطيء، أو حسب تعبيره بالانتحار عن طريق تقطيع أطرافها طرفاً طرفاً، وذلك بإثارة النصارى في ولايات الدولة الأوروبية عليها. مما نجم عنه قيام اضطرابات وثورات ضد الحكم العثماني في البلقان[2].

٥ ـ هناك عوامل أخرى يمكن أن يعزى إليها فشل حركة التنظيمات، وهي عوامل يتحمل مسؤوليتها قطاع المثقفين الأتراك، الذين

---

(١) حسين مؤنس، المرجع السابق، ص ٢٦٠ ــ ٢٦١.

(٢) Valyi, Felix, Europe in Asia Minor, PP.21 - 22.
نقلاً عن الدكتور حراز، المرجع السابق، ص ٣١.

حملوا لواء حركة الإصلاح والتجديد في القرن التاسع عشر. ويرى الدكتور أوريل هايد Heyd في كتابة «أسس القومية التركية» أن زعماء التنظيمات قد سلموا بأن إنقاذ الإمبراطورية العثمانية من أعدائها الخارجيين يستلزم إصلاح جهازها العسكري ونظامها القضائي وبنائها الاقتصادي ووسائل التعليم بها، ولكنهم لم يحاولوا أن يتبينوا ما يجب أن يقبل من أوروبا وما يجب أن يؤخذ من التقاليد والتراث الوطني. وكان من نقائص رجال التنظيمات الخطيرة أنهم لم يفهموا الحضارة الغربية فهماً صحيحاً وتاماً. إذ استقى معظمهم معلوماتهم عن تلك الحضارة من مخالطتهم بسكان حي الليفانت في الآستانة (استانبول) ولذلك قلدوا بصفة رئيسية المظاهر الخارجية أو الشكلية ـ والوطنية غالباً ـ للحضارة الغربية، دون أن يتعمقوا في فهم أسسها الفلسفية والعلمية ويمضي الدكتور أوريل هايد في رأيــه فيقول: إن رجال التنظيمات بقبولهم الأفكار والقيم الأوروبية، ودون أن يراعوا حالة الشعب التركي، قد فشلوا في حل مشكلة الثقافة التركية. فقد ظلت الطبقة المثقفة التركية الجديدة تمثل الصفوة النابهة التي تفصلها عن جماهير الشعب وعن طبقة العلماء أو رجال الدين هوة سحيقة فبينما كانت طبقة العلماء تعيش على التراث العربي والفارسي، كانت جماهير الشعب التركي تعيش على أساليب وقيم تركية بدائية. وفي نفس الوقت كانت الطبقة المثقفة الجديدة، أي الطبقة الحاكمة من رجال الإصلاح تعيش على أفكار وقيم أوروبية باهتة[1].

---

(١) Heyd, Urel, Foundations of Turkish Nationalism, (London 1950) PP.74 - 77. نقلاً عن حراز، المرجع السابق، ص ٣٤.

تعذر الاتفاق على حل المسألة الشرقية:

ولقد كان في الستينات من القرن التاسع عشر أن كادت تتفق كلمة السياسيين جميعهم على أن الدولة العثمانية صارت مريضة، وأن من الواجب أن تنتهي هذه الدولة. وكان بهذا المعنى المحدد، أن برزت في هذا الحين «المسألة الشرقية». وواضح أن مبعث هذا الحل الذي صار الاتفاق عليه لإنهاء هذه المسألة، كان اليأس الذي استبد برجال السياسة في أوروبا ـ وخصوصاً في بريطانيا ـ من إمكان نجاح الإصلاح في تركيا[1].

وكان ممن ناقشوا سياسة إرغام الدولة العثمانية على الأخذ بأسباب الإصلاح الأوروبي، السفير البريطاني في الآستانة (استانبول) لورد بونسونبي، الذي شغل منصب السفير بها في الفترة من (١٢٤٨ إلى ١٢٥٨هـ / ١٨٣٢ إلى ١٨٤٢م). فقد ركز على توزيع السلطة السياسية بحيث يجيز لرعايا الدولة النصارى نصيب فيها، مما يؤدي إلى الإطاحة بنفوذ المسلمين وسلطتهم[2].

وعلى العموم، فقد دارت المناقشات التي استمرت من أيام أزمة العلاقات العثمانية المصرية (١٢٥٥-١٢٥٧هـ / ١٨٣٩-١٨٤١م) إلى وقت انهيار الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حول إمكان نجاح الإصلاح من عدمه. وفي بريطانيا، كان كل من سالسبوري وجلادستون من القائلين بأن الإصلاح لن يؤتي ثماره في تركيا. فقد اعتقد زعماء حزب المحافظين أن الدولة العثمانية تسير نحو الهاوية بسرعة كبيرة، وأن من الضروري وقف هذا التدهور، باستخدام كل وسائل الضغط والقوة، لمنع تنظيم الدولة خشية إثارة المنازعات الدولية. أما زعماء حزب الأحرار

---

(١) Kedourie, E., op. Cit., PP.15 - 16.

(٢) د/السيد رجب حراز، المرجع السابق، ص ٣٥.

فكانوا يؤيدون الإصلاح والمحافظة على استمرار هذه الدولة وبقائها[1].

وهكذا كان من الواضح أن كلّاً من المحافظين والأحرار يتفقون جميعاً في الرأي، من حيث إن الدولة العثمانية «رجل أوروبا المريض» يحتاج إلى طبيب لا يقتصر واجبه على وصف العلاج اللازم، بل يشمل واجبه الإشراف على تطبيق هذا العلاج وتنفيذه.

وكان وزير خارجية بريطانيا لورد سالبوري من (١٢٩٣-١٢٩٨هـ / ١٨٧٦-١٨٨٠م) يرى هدم الإمبراطورية العثمانية، ثم تقسيم الأنقاض وتوزيعها على الدول التي يهمها الأمر. ومن هنا فقد كان تقسيم الدولة العثمانية هو الحل الذي ارتآه سالسبوري لإنهاء المسألة الشرقية. وكان أيضاً الحل الذي صار ينادي به عام (١٢٩٦هـ / ١٨٧٨م) إبان انعقاد مؤتمر برلين، الذي حصلت فيه تصفية ممتلكات العثمانيين البلقانية، وكان الحل الذي نادى به سولسبوري لاحقاً بسبب حوادث مذابح الأرمن والثورة في جزيرة كريت ضد الدولة العثمانية والتي أدت إلى قيام الحرب بين تركيا واليونان عام (١٣١٥هـ / ١٨٩٧م)[2].

غير أن اقتراح سالسبوري لم يحظ بالموافقة وقتئذ، بسبب موقف ألمانيا ومساندتها لتركيا. فقد أخذ النفوذ الألماني يشتد ويقوى منذ عام (١٣٠٦هـ / ١٨٨٨م)، وقد حصلت ألمانيا بعد عشر سنوات (١٣١٧هـ / ١٨٩٩م) على امتياز سكة حديد برلين بغداد. وأخذت ألمانيا تهدد ببسط السيطرة العثمانية الألمانية على الخليج العربي، وتهدد بزوال السيطرة الإنجليزية من تلك الجهات، علاوة على تهديد مواصلات الإمبراطورية البريطانية عن طريق قناة السويس والبحر الأحمر. فلم تكن ألمانيا تقبل بزوال الدولة العثمانية وتقسيم أملاكها[3].

---

(١) Kedourie, E. op. Cit., P.16.

(٢) Ibed, PP.20 - 21.

(٣) Miller, W. The Ottoman Empire and its Successors, PP.427 - 438.

وهكذا كان من المتعذر حتى نهاية القرن التاسع عشر الاتفاق على حل المسألة الشرقية، بإنهاء الإمبراطورية العثمانية وإزالتها من الوجود كلية عن طريق تقسيم أملاكها وفق تخطيط بريطانيا، وذلك لتناقض المصالح بين بريطانيا والدول الأوروبية ولصعوبة اتفاقها بشأن المسألة الشرقية آنذاك، وظل الوضع على ما هو عليه حتى قيام الحرب العالمية الأولى[1].

(١) Marriott, J.A., The Eastern Question, PP.395 - 404.